حسن بن موسى الصفار

المشكل الطائفي والمسؤولية الوطنية

محاضرة سماحة الشيخ حسن الصفار والحوار معه
في ديوانية الملتقى الثقافي بالقطيف





حسن بن موسى الصفار

المشكل الطائفي والمسؤولية الوطنية

محاضرة سماحة الشيخ حسن الصفار والحوار معه
في ديوانية الملتقى الثقافي بالقطيف



ص.ب: 113/5752
E-mail: arabdiffusion@hotmail.com
www.alintishar.com
بيروت - لبنان
هاتف: 9611-659148 فاكس: 9611-659150



أطياف للنشر والتوزيع
هاتف / فاكس: ٨٥٤٩٥٤٥ (٣) ٩٦٦ +
جوال: ٠٥٠٥٨٦٨٧٧١ - ٩٦٦ +
القطيف - شارع القدس
ص.ب ٦١٢١٥ القطيف ٣١٩١١
المملكة العربية السعودية
E-mail : alyaf-pd@hotmail.com

ISBN 978-9953-529-45-5

الطبعة الثانية ٢٠٠٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين. اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم، وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم، إنك حميد مجيد.

مقدمة

بقلم: الأستاذ نجيب الخنيزي*

كـي أكـون صريحـاً أقـول، إنـه علـى وجـه العمـوم لا يجذبني أو يسـتهويني الخطاب الديني التقليدي / المحافظ السائد، سواء الصادر من قبل ممثلي المؤسسة الدينية الرسمية، أو من قبل بعض المرجعيات الدينية «المستقلة»، وبغض النظر عن تمظهراتها المذهبية والفقهية، أو شـخوص رجالاتها ومـن بينهم رجـال دين أفاضل يتسـمون بالصدق والزهد والاستقامة .

يتسـم ذلك الخطاب فـي مضمونه وأطروحاته بالجمود، الحشـو، التكـرار، الإقصـاء، وتحـاش الخوض فـي الشـأن (الدنيـوي) العام، والإصـرار علـى مواصلـة النبـش الممـل، والمضـر، لموضوعـات، أحـداث، اختلافـات، وصراعـات قديمـة لهـا جذورهـا (السياسـية

(*) كاتب وناشط سياسي، مشرف في ديوانية الملتقى الثقافي.

والاجتماعية والأيدلوجيـة) التاريخية، المرتبطة ببيئتها الموضوعية – المتعينة آنذاك .

والأمـر ذاتـه ينطبـق على الخطـاب الإسـلامي الراديكالـي، الذي يثيـر عندي تسـاؤلات وشـكوك ومخـاوف جديـة أجدها مشـروعة، وخصوصـاً تمظهراتـه الأيدلوجيـة والفكريـة المتشـددة والاقصائية، وممارسـات العنيفـة التـي تصـل إلى حـدود الإرهـاب والقتـل على الهويـة، وهـذا الخطـاب يزعم لنفسـه امتـلاك ناصية الحـق والحقيقة ومـا عداه فهـو كافر وفاسـق ومبتـدع، كما ينحـو لتكفيـر الحكومات والمجتمعـات والجماعات والمكونات المخالفة له، وهو إذ يسـتفيد من الواقع السـيئ والمرير (على كل المسـتويات) الذي يعيشه الناس، بهدف تحريضهم وتأليبهم، فإنه يتوسـل ويستحضر الماضي وإسقاطه عنوة على الحاضر، بهدف توظيفه لدواع ومصالح سياسية وأيدلوجية واجتماعيـة (فئويـة) خاصـة، حيـث التعـال علـى (الزمـكان) الواقع واحتياجاتـه، وتجاهـل الهمـوم والتطلعـات الحقيقيـة للشـعوب في الحرية والعدالة والمساواة.

فـي ظني فـإن الخطابين التقليـدي والراديكالي هما معـاً، مفارقان للواقع والحاضر والمستقبل، ويسـتبطنان بث الفرقة والفتنة والصراع بين المسلمين، والترويج لثقافة دينية عامية متشددة تركز على الطقوس المظهريـة والشـكلية، ومـا يصاحبهـا مـن ممارسـات تتعلـق بالتدين الشعبي، البعيدة عن جوهر الإسلام الصحيح .

هـذا الموقـف أزعـم أنـه لا يخصني وحـدي على وجـه التحديد، إذ يشـاطرني فيـه الكثيـر، بمـن فيهـم رجال ديـن، مثقفـون ومفكرون

تنويريـون وعقلانيـون، بغـض النظـر عـن تبايـن مذاهبهم ومشـاربهم الفكرية والثقافية.

توجـد العديد من المآخذ والملاحظـات النقدية حول مدى نجاعة وفائـدة هـذا الخطاب الدينـي التقليـدي أو الراديكالي، ويشـمل ذلك الخطاب الديني الشـيعي، ومن ضمنه الخطاب المنبري في المجالس الحسـينية، الذي يتسـم على وجه العموم بالثقافة الشفاهية، واستنسال واستنسـاخ المواضيـع المملـة والمكـررة، بهدف اسـتدرار العواطف والمشـاعر الإنسـانية، مـن خـلال التركيـز علـى مظهريـة تراجيديـا الحـزن والمظلوميـة فـي حادثـة كربلاء، وهو مـا ينحدر بـه أحياناً إلى مسـتوى الإثـارة أو الاسـترزاق المحـض، فـي حيـن يجـري تجاهـل وتغيب المضمون الإنسـاني العميق في ثورة الحسـين ، ضد الظلم والاستبداد والفسـاد، وبالتالي استخلاص عبرها ودروسها، وتوظيف المناسبة، لترسيخ قيم المعرفة والإصلاح والتجديد الديني، والتصدي للقضايا والتحديات المجتمعية والوطنية الكبرى التي نواجهها .

لكن أجد من واجبي وللأمانة هنا ذكر بعض الاسـتثناءات المضيئة التي لا تزال قليلة من حيث العدد لكنها كبيرة من حيث المكانة والتأثير، في رهانات الحاضر والمسـتقبل، والتي تمثلها كوكبة من رجال الدين المتنورين والمعتدلين، والشـخصيات الاجتماعية والوطنية الإسلامية البـارزة، في بلادنا وفي الخارج والتـي أكن لها كل تقدير واحترام، لما بذلـوه ويبذلـوه من جهد ضخم للارتقـاء بالفكر الدينـي (بما هو منتج بشـري) والانخـراط النشـط في الشـأن العـام، وتبنـي همـوم وقضايا مجتمعهم ووطنهم، والسـعي لبث ثقافة التنوير والتعددية والتسـامح،

والانفتاح على المكونات المذهبية والثقافية الأخرى، بل إن العديد منهم أشعر أنهم أقرب لي إنسانياً ووطنياً ووجدانياً وحتى فكرياً، من بعض المنتمين إلى «الأيدلوجيات» والاتجاهات الليبرالية والقومية واليسارية، البعيدين عن الواقع الفعلي المعاش، وتفاصيل الهموم والتطلعات الحقيقية للوطن والمجتمع، حيث لا يقلون أصولية وأيدلوجية (الأيدلوجية هنا كوعي مزيف) في تفكيرهم المتزمت والمنغلق عن الأصوليين الإسلاميين المتشددين، وعلى النحو الذي ذكره المفكر روجيه جارودي في كتابه العميق حول الأصوليات (الدينية والوضعية) المعاصرة وتجلياتها .

هذه الفئة الخيرة تضم العديد من الرموز والشخصيات الدينية المعتبرة والمؤثرة كنت ولا أزال حريصاً على حضور مجالسهم الخاصة، والاستماع إلى محاضراتهم وخطبهم القيمة في المجالس الحسينية، أو مجالسهم العامة، أو دعوتهم للحضور والمشاركة في فعاليات ديوانية الملتقى الثقافي التي أستضيفها في منزلي، وكذلك المشاركة معهم في بعض الندوات الثقافية المشتركة، وفي المجال ألمطلبي المحلي والوطني .

أجد نفسي قريباً منها، بغض النظر عن وجود الاختلافات الفكرية، وفي مناهج التحليل، وهو أمر طبيعي ومطلوب من الجميع، لأنه يعكس احتياجات ومتطلبات ترسيخ مفاهيم التعددية والتسامح في مجتمعنا، والحق في تعدد قراءات الواقع، باعتباره ضرورة الحاضر والمستقبل.

على صعيد المجتمع المحلي والوطني أذكر منهم، مع حفظ

الألقاب السيد حسن العوامي، الشيخ حسن الصفار، الدكتور عبد الهادي الفضلي، الشيخ حسن النمر، السيد منير الخباز، الدكتور توفيق السيف، الذي جمعتني معه رفقة نضال وعمل وطني مشترك في الخارج أثر إحداث نوفمبر ١٩٧٩ التي شهدتها بعض مدن وقرى المنطقة الشرقية، والتي اضطرتني لمغادرة أرض الوطن، وبينما عدت بعد قرابة العام، فقد أمضى الدكتور توفيق السيف في المنفى ثلاثة عشر عاماً، كنت خلالها إما في السجن، أو ممنوعاً من السفر، والذي لم يرفع حتى حدوث المصالحة الشهيرة في عام ١٩٩٣، بين الدولة والحركة الإصلاحية (الشيعية) الإسلامية .

كما لا يفوتني أن أذكر هنا الدكتور فؤاد الإبراهيم، الدكتور حمزة الحسن، الأستاذ محمد محفوظ، الشيخ زكي الميلاد، الدكتور السيد عدنان الشخص، الأستاذ جعفر الشايب، الأستاذ جهاد الخنيزي، والأستاذ محمد النمر، أقف عند هذا الحد لأن القائمة تطول .

بداية علينا التفريق بين الإسلام والدين من جهة، وبين تناول الفكر والثقافة الدينية من جهة أخرى، رداً على التخرصات والأصوات العالية التي تهاجم أيّ فكر أو طرح نقدي جديد، يخالف المسلمات القارة في الوعي والثقافة الدينية (الشعبية) المجازية السائدة وطقوسها المرافقة، والمنغرسة بعمق في الوعي والمخيال الجمعي، ومخزون الذاكرة التاريخية، بكائية الحزن، واستعادة تراجيديا الدم والثورة في كربلاء في المجالس الحسينية، مواكب العزاء الحسيني، تنظيم الموالد والاحتفالات الخاصة بالرسول الأعظم وأئمة آل البيت عليهم السلام، وكذلك تنظيم الصلوات والأدعية الخاصة بالمناسبات الدينية، وفي فقدان الأحبة.

إني أستوعب وأتفهم هذه الحالة الشعبية من التدين، بل وأشارك في بعضها لكن لا يعني ذلك التسليم إزاء بعض مظاهرها السلبية، أو تحاش نقد تلك المظاهر الممجوجة منها، مثل بعض الطقوس كالتطبير والزنجيل واللطم الشديد في مواكب العزاء، والتشدد والتزمت الفكري والاجتماعي والمسلكي، إزاء قضايا مهمة مثل حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحرية التعبير وهي ممارسات ارتبطت بالتشيع الطقوسي وليس التشيع العلوي، كما أشار إلى ذلك العديد من رجال الدين والمفكرين الشيعة القدماء والمعاصرين.

عندما يطرح اسم سماحة الشيخ حسن الصفار، يتبادر إلى ذهني، على الفور أسماء الرواد العظام لمشروع الإصلاح والتجديد الديني والسياسي والفكري، منذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، والذي أجهض بسبب عوامل مختلفة، لكن الأمل لا يزال معقوداً على استئنافه من جديد من قبل كوكبة من المصلحين والمفكرين المعاصرين، من بينهم سماحة الشيخ حسن الصفار الذي يحتل منزلة معتبرة ومميزة بينهم، وفي الواقع فإن مرجعيته الدينية والتزامه الإسلامي وانتماءه المذهبي، لم يكن عقبة على الإطلاق أمام انفتاحه وتفاعله الحي مع الواقع، ومتطلبات الحياة المعاصرة، كما أن خطابه الإسلامي العقلاني المعتدل والرصين، المستند إلى الجوانب المضيئة في تراثنا الإسلامي، يساهم في خلق أسس الحوار والتفاعل الإيجابي مع الآخر (بغض النظر عن دينه أو مذهبه أو فكره) لتشكيل أرضية مشتركة، قوامها مصلحة الوطن والأمة، وقبل كل شيء الاحتفاء بالإنسان، والدفاع عن حقه في الوجود والحرية والتعددية والعدالة

والمساواة، ويستحضرني هنا ما خطه الشيخ حسن الصفار في كتابه (الخطاب الإسلامي وحقوق الإنسان) حيث يقول ما يلي « علينا أن نفرق بين الخطاب الديني والنص الديني .. فالخطاب الديني .. وهنا لا قداسة ولا عصمة فالاجتهاد قد يصيب وقد يخطئ والمجتهد يعبر عن مقدار فهمه وإدراكه، كما وقد يتأثر بمختلف العوامل النفسية والاجتماعية التي تنعكس على آرائه وتصوراته .. وبذلك فالخطاب الديني قابل للتقويم والنقد لأنه كسب بشري ونتاج إنساني» كما ركز في كتابه على موضوعة حقوق الإنسان كقيمة مطلقة « من أبرز مظاهر العجز والخلل في واقع مجتمعاتنا تدني موقعية الإنسان، وانخفاض مستوى الاهتمام بقيمته وحقوقه، وحماية كرامته، حتى أصبحت أمتنا تحتل الصدارة في تقارير انتهاكات حقوق الإنسان على مستوى العالم، ليس من جهة السلطات السياسية فقط، وإنما على الصعيد الاجتماعي العام أيضاً، فهناك إرهاب فكري يصادر حرية التعبير عن الرأي، وتمييز ضد المرأة يحولها إلى إنسان من الدرجة الثانية، وقسوة على الأبناء تسحق شخصياتهم، ونظرة دونية إلى الآخر المختلف ضمن أي دائرة من دوائر الاختلاف» وفي كلمته حول الخطاب الديني والاهتمام بالإنسان يشير إلى « يلاحظ على الخطاب الديني تركيزه على الدفاع عن حقوق الله تعالى، وضعف اهتمامه بالدفاع عن حقوق الإنسان..

إنهم يغضبون لمشهد امرأة سافرة، لكنهم يغضون الطرف عن مشاهد الفقر والحرمان، ويحتجون على التجاهر بالإفطار نهار شهر رمضان، لكنهم يسكتون على التجاهر بالفساد السياسي والاقتصادي .. هذا

الخلـل في الخطاب الديني هو أحد تجليات ضعف التوجه الإنسـاني عند الجهات المتصدية لإنتاج هذا الخطاب» ويطالب سـماحة الشيخ بتطوير الخطاب الديني إنسـانياً حيث يقـول «إن تطوير خطابنا الديني ليس مطلباً كمالياً، وليس قضية هامشـية، بل هو ضرورة ملحة تقع في الصميم من قضايا الأمة واحتياجاتها .. على مسـتوى التنمية السياسية في مجتمعاتنا حيث يعيش الإنسـان واقعاً متخلفاً .. وفي صنع العلاقة السـليمة مع الآخر داخل الأمـة والوطن وفي الخارج مع سـائر الأمم والحضـارات حيث تعاني مجتمعاتنا من اضطـراب العلاقة بين فئاتها وشـرائحها، وحيـث أقحمت الأمة فـي معركة صدام مـع الحضارات والشعوب الأخرى، بسبب توجهات التطرف والإرهاب».

هذا البعد الوطني/ الإنسـاني نراه يتجسـد في موقفه من المشـكل الطائفـي في بلادنا، ففي أمسـية ثقافية نظمتها ديوانيـة الملتقى الثقافي (التي أتشـرف مـع مجموعة من المهتمين بالشـأن الثقافي في إدارتها) تطرق الشـيخ حسن إلى المشـكل الطائفي، ومسـألة التمييز المذهبي وتوصيفهـا وتحليلها في بلادنا، باعتبارها مشـكلة وطنيـة خطيرة، لها تداعياتها وانعكاساتها المحلية والخارجية، ومشخصاً بعمق ووضوح أسـبابها وعواملها السياسية والثقافية، ومشيراً إلى تأثيرها السلبي على تماسـك الجبهـة الداخلية، والوحـدة الاجتماعية والوطنيـة، ومحدداً مسـئولية الدولة والشيعة والنخب الوطنية في التصدي لها، عبر تفعيل وترسـيخ مبدأ المواطنة المتسـاوية في الحقوق والواجبات، وإرسـاء ثقافة التسـامح والقبـول بالآخر المختلـف، ووضع التشـريعات التي تجـرم ثقافة الكراهية والتحريض عليها، حيث يؤكد على أنه «لا يصح

لهؤلاء المواطنين الشيعة أن يحاصرهم همهم الخاص، فيصبح الهمّ الخاص غالباً على الهمّ الوطني العام .. ينبغي (على الشيعة) لهم أن يتساموا على هذه الحالة وأن يحملوا قضيتهم ضمن إطارها الطبيعي، وأن لا يضعف في نفوسهم وتفكيرهم وعملهم الهمّ الوطني.. خاصة وأن مشكلتهم هي جزء من وضع عام موجود.. ولا يمكن حل هذه المشكلة بالكامل إلا إذا كان هناك إصلاح شامل وتطوير شامل «ودعا الشيعة إلى الانفتاح وتجاوز «حالة الانطواء والانغلاق».

لقد تسنى لي الاحتكاك عن قرب بسماحة الشيخ حسن الصفار في مناسبات (وطنية وخاصة) عدة أذكر منها خطاب «شركاء في الوطن» المرفوع إلى الملك عبد الله بن عبد العزيز (حين كان ولياً للعهد) كما رافقته في رحلة إلى مدينة جدة بمناسبة حفل تكريمه من قبل أثنينية الشيخ عبد المقصود خوجة، وقد كتبت عن انطباعاتي عنها في سلسلة مقالات تحت عنوان « أيام ومشاهد جداوية» .

قد يتساءل البعض بعد كل ما ذكرته من احترام وتقدير وإنصاف وتثمين لمواقف وأطروحات سماحة الشيخ حسن الصفار هل هناك مجال للاختلاف والتباين معه ؟ أقول نعم هناك اختلافات وتباينات بيننا حول أمور ومسائل عدة، هو يعيها ويعرفها ويقدرها أكثر مني، لكن تظل في زعمي وفي ظنه هو أمر مشروع وطبيعي، ولا يفسد للود والاحترام المتبادل قضية .

علينا جميعاً أن نرسخ ثقافة التسامح والانفتاح والتعددية على قاعدة قبول الاختلاف والمغايرة، التي يسندها التقدير والتفهم المتبادل، فالحقيقة (البشرية) تظل نسبية ومتغيرة على الدوام.

علينـا جميعـاً أن نعي أن ميـاه كثيرة قد صبت فـي النهر، ولا يمكن للمـرء أن ينزل ذات النهـر مرتين، ومن لا يتغير ويتطـور محكوم عليه بالجمود والفشل والعزلة والخروج من التاريخ .

إزاء القضايـا الخلافية، علينا تجاوز الأشـخاص، والذهاب رأسـاً إلى المواضيع والإشـكالات المطروحة (وهنـا مربط الفرس)، والتي هـي محـل رفض وممانعـة، ومحاربـة من قبـل التوجهات المتشـددة والمتزمتـة تحت مختلف العناوين، وهذا حقهـا، ولكن يفترض منها، وخصوصاً وهي تنتمي إلى طائفة عانت وتعاني من التهميش والإقصاء مـن قبل الآخـر، أن تبتعد عـن شـخصنة الخلاف، ومحاولـة توظيف الديـن والمذهب فـي الهجوم على الآخـر (فرداً وجماعـةً) ومحاولة إقصـاءه، وتكفيـره وتفسـيقه مـن خـلال تصيد كلمـة هنـا، وتحريف مضمون جملة أدبية وتعبير مجازي هناك وإخراجها عن سياقها العام، فـي تعمد وجهل أو تجاهل لاسـتقلالية الكاتب، وحقه في التعبير عن أفكاره بحرية واختيار ما يناسبه من أساليب ومفردات التعبير، وتكنيك الكتابة والإبداع .

وعلـى غـرار التكفيريين ومحاكـم التفتيش في العصور الوسـطى، أعطى البعض لنفسـه صلاحية محاسـبة البشـر، ورصد مـا في قلوبهم وضمائرهـم، وإذا مـا طبقنا هذا الفهـم المبتذل والركيـك في التعامل مع بنية النص، ودلالته اللغوية والمجازية، وإذا ما مورسـت انتهاكات صارخـة، لاسـتقلالية وحرية الكاتـب والمفكر في مـا يطرحه من نقد بـدون قيود، ما عـدا الضوابط المهنيـة والأخلاقية والدينيـة المعمول بها والمتفق عليها إنسـانياً، آنذاك فـإن الكتابة، الإبداع، الفكر، الثقافة،

الإصلاح، النقد، كشرط للحرية والتجاوز وتعميم قيم الخير والحب والجمال والعدالة، ستكون بلا معنى، وعن ما ينزع حق الكاتب في ممارسة وظيفته النقدية (مهما بدت صادمة) التي هي أدواته ومصدر ومنبع وجوده وتأثيره فهو بمثابة الحكم بالموت على المجتمع، وحينها كما هو حاصل، سيملك البعض الحق في القول بأن ذكر تعبيرات ومفردات مجازية في رواية أو قصيدة أو مقال قد تكون فاقعة أو مجازية وغير مفهومة للعقل البسيط يندرج تحت خانة الكفر وإشاعة التحلل والفساد الأخلاقي، وهو ما يخالف المقاصد السامية المشتركة للأديان والمبادئ الإنسانية العامة للبشر (بغض النظر عن أعراقهم وأديانهم وأفكارهم) في ترسيخ مفاهيم الحرية كقيمة إنسانية مشتركة بينهم .

تقديم مدير الندوة

الأستاذ حمد إبراهيم الباهلي*

أرحـب بالجميع باسـم ديوانيـة الملتقـى الثقافي وأشـكرهم على الحضـور.. كما أرحب بفضيلة سـماحة الشـيخ حسـن الصفار ضيف هذه الليلة.

كذلـك أود أن أقـدم شـكري الشـخصي للقائميـن علـى الملتقـى لتشريفي في إدارة هذا اللقاء.

السـؤال الذي يطرح نفسه هو: ما علاقة هذه المحاضرة بنشاط هذا الملتقى؟ وأظن أنها تأتي في سـياق نشاطات الملتقى في سبيل توحيد الرأي.. الصف.. في سبيل قضايا الوطن والأمة.

فالملتقـى والمحاضـرة يأتيان في سـياق تاريخي يخـص البلد وما يدور فيه.

(*) رجل أعمال أديب وناشط ثقافي – الرياض.

البلد في هذه الأيام.. منذ سنوات قريبة يتعرض إلى مشاكل كثيرة سواءً داخلياً أو إقليمياً أو خارجياً.. وهذه الظروف تستدعي أن يكون هناك جهد كبير يُبذل لصياغة ما يمكن أن يُتفق عليه أو يمكن أن يشكل إجماعاً وطنياً لإسعاد الناس ولبناء وطن عصري.

والمحاضرة تأتي في سياق توحيد جهود الناس الخيِّرين لدفع عجلة التفاهم بين كافة الأطياف المذهبية والوطنية والفكرية لدفع عجلة الإصلاح في البلد التي ينادي بها الجميع.

البلد في هذه الأيام يتعرض إلى تحديات كبيرة، صحيح أن التحديات الخارجية يمكن أن تكون مهمة، لكن الأهم هو التحدي الداخلي وما يمر به أكثرية أبناء هذا البلد من ضرورة التقاء الآراء وتوحيد الجهود في سبيل مشتركات أصبحت من حيث المبدأ متفق عليها من الجميع.

كما أنها تأتي في سياق تذليل العقبات لدفع حركة التفاهم الذي انطلق منذ سنوات والذي لسماحة الشيخ دورٌ مرموقٌ فيه،من خلال محاضراته أو مشاركاته الرسمية أو شبه الرسمية وفي الإعلام الخارجي وكل النشاطات الداخلية والخارجية.

في المشهد التفاؤلي هذا، يمكن لكل متتبع لنشاطات الشيخ حسن الصفار، أن يجد فيما يقدمه إمكانات للاستنارة، وإمكانات لتدوير ما يمكن أن ينشأ من تباين في وجهات النظر حول المخارج الناجعة، التي يمكن أن ينتهجها هؤلاء المهتمون بالشأن العام، وخاصة المشكلات التي تعترض ما يمكن تسميته بتعدد الرأي حول سُبل الخروج من الأزمة.

أنـا متأكدٌ، عبـر متابعتي لما قدمه فضيلته في السـابق وما يقدمه في الحاضـر، مـن أن هناك إمكانـات هائلة لرصّ هذه الـرؤى، والخروج برؤية مشتركة، تخص كل الشرفاء في البلد والمخلصين.

تعريف بالمحاضر

اسمه: فضيلة الشيخ حسن بن موسى بن رضي الصفار المولود في هـذه المدينة العريقة، مدينة القطيف التي مع عراقتها وأهميتها في هذا البلد إلا أنه أنا وزميلي عجزنا عن الوصول إليها بسهولة.

فضيلـة الشـيخ يندرج من عائلـة دينية وعلمية مرموقـة. درس كأيِّ واحدٍ من أبناء هذا البلد في الكتاتيب ثم تدرج إلى أن وصل إلى مواقع متقدمةٍ في الفقه والعلوم. سـيرته الذاتية ومؤلفاته ونشاطاته ليس فقط في هذا البلد بل في أقطار كثيرة عربية وإسـلامية تشـهد له بذلك. له ما لا يقل عن ٧٣ مؤلفاً في كافة العلوم الفقهية والتربوية والعلمية.

كمـا أن لـه مـا يزيد عن ٤٠٠٠ شـريط يَعـرض فيها بشـكل واقعي وبشكلٍ قريبٍ إلى النفس مفاهيمه النبيلة ورؤاه حول الحياة والناس.

الشـيخ حسـن الصفار حظـي بالعديد مـن الإجازات والشـهادات من كبـار المراجع الشـيعية.. وهو بالإضافة إلى ذلـك يحظى باحترام العديـد مـن المراجع من يمثلون الأطياف الأخرى سـواءً في الفكر أو في المذاهب الفقهية الأخرى.

فهـو يتسـم في كل عطاءاتـه بإمكانية الحـوار.. كما أنه يفتـح أبواباً للحوار مع كل الناس.. كأيِّ عالم.. أيضاً بحدود للحفاظ على ثوابت مقدسة لديه ولدى العديد من أبناء هذه الأمة.

إذا تذكرنا الشيخ حسن الصفار، وتذكرنا المرحلة التي دُشنت في الفترة الأخيرة منذ سنتين تقريباً، فترة الإصلاح الشامل وما تلاها من مساهمات لكل هؤلاء المهتمين بالشأن العام، فلا بد أن يتذكر الجميع سماحة الشيخ حسن الصفار.

كان له مداخلات غنية وقيّمة وهي محل احترام كل من ساهم.. كما تجلى ذلك في مؤتمرات الحوار الوطني.. ويتذكر الغالبية من الناس مواقفه المرنة والشجاعة في قضايا أساس تهم أكثرية الناس ويعترف بها الجميع، وهو لذا يمثل بما سيقوله الليلة إضافةً جديدة أو أزعم هكذا، لأن لدى الشيخ في كل مناسبة جديدًا.. وأنا شخصياً وبكل أمانة استفيد بشكل دوري مما أقرأ من مداخلاته، سواءً في الإعلام المرئي أو المكتوب.

نحن هنا محكومين بعاملين أساسين حسب التعليمات الحبيبة والصارمة من القائمين على هذا الملتقى.

وهي عامل الوقت، وعامل البقاء ضمن النص أو صلب المحاضرة، حتى يمكن أن نخرج باستفادة ملموسة في هذه الليلة المباركة.

أشكركم جزيلاً وأترك لسماحة الشيخ حسن الصفار أن يبدع.. شكراً جزيلاً..

المشكل الطائفي والمسؤولية الوطنية*

محاضرة الشيخ الصفار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمـد لله رب العالمين والصلاة والسـلام على نبينـا محمد وآله الطاهرين وصحبه الطيبين ومن تبعهم بإحسان إلى قيام يوم الدين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:-

أشـكر للإخوة الأعزاء القائمين على هـذا المنتدى المهم والفاعل في هذه المرحلة في ثقافة البلاد والمجتمع.. أشكر لهم إتاحة الفرصة لـي.. للقاء بهـذه الوجوه الطيبة وللاسـتفادة من أفكارهـم وآرائهم إن شاء الله.

عنوان الحديث : المشكل الطائفي والمسؤولية الوطنية.

(*) ندوة الملتقى الثقافي المنعقدة بتاريخ١٢ شوال ١٤٢٥هـ الموافق ٢٤ / ١١/ ٢٠٠٤م .

من نافلة القول أن نبدأ حديثنا بأنه لا يخلو مجتمعٌ من المجتمعات من وجود المشكلات الداخلية، وحتى المجتمعات المتقدمة سياسياً واجتماعياً فإنها تعاني من بعض المشكلات، لكنها تختلف من مجتمعٍ إلى آخر.

فقبل يومين، لعلكم قرأتم في جريدة الوطن تقريراً عن سويسرا، وأنه في كل ٢٥ مواطن هناك مليونير، ولكنَّ هذا المجتمع هو الآخر لا يخلو من وجود مشكلات على المستوى الشخصي وعلى المستوى العائلي والاجتماعي.

الدول الإسكندنافية مع التقدم الاقتصادي والسياسي فيها، فإنها لا تخلو من المشكلات.

فوجود المشكلات في أيِّ مجتمع وفي أيِّ بلدٍ هو أمرٌ طبيعي، ولكن الفارق يكمن في أمرين:

في حجم المشكلة وعمقها: هناك مشكلات جانبية، وأخرى عميقة خطيرة.

والفارق الثاني التعامل مع المشكلة: هل هو إهمال المشكلة؟ تجاهلها؟ تكريسها؟ أو التصدي لها؟ ثم من يتصدى للمشكلة على المستوى الاجتماعي والوطني؟ هل هناك شريحة واسعة تتحمل مسؤولية التصدي للمشكلات التي يواجهها المجتمع والوطن؟ أم أن هناك تنصُّلاً من المسؤوليات، كل جهة تُلقي بالمسؤولية على الجهة الأخرى؟

هذان الفارقان بهما يمتاز وضع المجتمعات عن بعضها البعض.

أما فيما يرتبط بالمشكلات الداخلية في بلادنا، فقد كان الحديث في الماضي عن مشكلات داخلية جُرماً سياسياً وأمنياً، وقد دفع بعض الواعين من المواطنين ضريبة قاسية حينما تحدثوا عن بعض المشكلات الداخلية في الوطن.

وكان يراد القول: بأن الوطن لا مشكلة فيه، وأن كل شيءٍ على ما يرام، وأن المشكلات لا توجد إلا في نفوس وعقول المتحدثين عنها.

ولكن بحمد الله، من التطورات التي تبشر بخير: إن مجال الحديث عن المشكلات والاعتراف بوجودها قد أصبح متاحاً حتى على مستوى الإعلام الرسمي والصحافة المحلية.

أصبح هناك مجال لمناقشة المشكلات الداخلية الوطنية الموجودة.. ضمن حدود طبيعية.. نأمل أن تتسع وأن تستوعب كل المشكلات القائمة مهما كانت..

ففي بلادنا مشكلات.. وهذه المشكلات في تصوري نابعةٌ من أمرين أساسيين..

أولاً: العامل السياسي

لأن الوضع السياسي في البلاد ينبغي أن يتطور إلى مستوىً من التقنين الدستوري، والمشاركة الشعبية الواسعة، التي تلتزم إقرار حقوق المواطنة على مختلف الصُّعد. ونرجو أن تكون البلاد سائرة على طريق التكامل في هذا الصعيد... قسمٌ كبيرٌ من تلك المشكلات نواجهها بسبب هذا العامل.

ثانياً: العامل الثقافي

وجـود ثقافة شـديدة الأدلجة فـي مجتمعاتنا على حسـاب حقوق الإنسـان وعلى حسـاب الحريات، هذه الثقافة السائدة هي أيضاً سببٌ رئيسٌ لإفراز العديد من المشـكلات التي نعانيها داخل الوطن...ومن بين هذه المشكلات (المشكل الطائفي).

وحينمـا نتحـدث عن المشـكل الطائفـي، نتحدث عنـه ضمن هذا السـياق، ضمن سياق المشكل السياسي والمشـكل الثقافي، وأن هذه المشكلة إفرازٌ للعاملين الأساسين في المعادلة.

المشكل الطائفي ـ كما هو معروف ـ يتجلى في أن فئة من المواطنين تشعر بالغبن، حيث يمارس تجاهها الإقصاء والتهميش والتمييز بسبب انتمائها المذهبي.

وكما هـو معروف هناك مذاهـبٌ متنوعةٌ وقديمة فـي تاريخ الأمة. فبعـض الفئـات وبعض الشـرائح من المواطنيـن بسـبب انتمائها لهذا المذهب أو ذاك تعيش حالة من التمييز.

أعتقـد أن ضـرر هـذه المشـكلة لا ينحصر فيمـن تقـع عليهم هذه المشـكلة. يعنـي أبنـاء هذه الطائفـة أو هذه الشـريحة، وإنمـا هو ـ في الحقيقـة ـ ضرر وطني عام، فالمشـكلة ليسـت مشـكلة هـؤلاء الناس الذين يقع عليهم الإقصاء أو التمييز، وإنما هي مشـكلة تنعكس آثارها السلبية على المستوى الوطني العام.

لأن التمييز في أيِّ لونٍ من ألوانه عرقياً أو طائفياً أو سياسياً أو قبلياً، حينما يكون في أي وطنٍ فإن له انعكاسات خطيرة..

أولاً: يضعف الوحدة الاجتماعية والوطنية

لا يمكن أن تكون هناك وحدةٌ وطنية مع وجود طرف متعال وطرف يشعر بالغبن، حتى لو كانت المظاهر وحدوية، ولكن في الواقع هناك اهتزازٌ وخللٌ.. هذا الخلل سيتفجر عند أقل امتحان، وعند أبسط مواجهة.. فالتمييز الطائفي يؤثر على الوحدة الوطنية.

ثانياً: يضعف الاستقرار السياسي والاجتماعي

لأن من يقع عليه التمييز قد يصبر عليه، وقد يسكت عنه لمدة من الزمن، لكنه في يوم ما، قد يفكر في الدفاع عن نفسه.. قد يفكر في استرداد بعض حقوقه، وقد يصعب التحكم في طرقه وأساليبه للدفاع عن حقوقه، وبالتالي يصبح الوطن مفتوحاً على مختلف الاحتمالات.

فوجود حالة من التمييز تعني ضعفاً وثغرة في الاستقرار السياسي والاجتماعي في الوطن.

ثالثاً : يعطي الفرصة للاستغلال الخارجي

كل بلد.. له أعداء، وهناك طامعون، أو لا أقل نحن كمسلمين وشرقيين يطيب لنا أن يتضخم عندنا الشعور بوجود المتآمرين والأعداء.

بناءً عليه، وحسب التفاوت في درجات وجود الأعداء ووجود التآمر الخارجي، فإن وجود مشكلة تمييز وإقصاء لبعض الشرائح والأطراف يعطي الفرصة للجهات الخارجية، لأن الجهات الخارجية تبحث عن مثل هذه الثغرات من أجل إضعاف هذا البلد، ومن أجل

إضعاف هذا النظام، ومن أجل إضعاف هذا المجتمع.

وقد تستفيد من طرح شعارات معينة ظاهرها الدفاع عن حقوق هذه الفئة أو تلك الأقلية.

رابعاً: وأد الكفاءات وشل الطاقات:

لأن هذه الفئة التي يقع عليها التمييز والتهميش سوف لا تجد المجال مفتوحاً أمام كفاءاتها وطاقاتها لكي تبدع وتشارك.

ستوصد أمامها أبواب، وسوف لا يفتح لها المجال، إن حالة التمييز تسبب وأد الطاقات والكفاءات والخاسر هو الوطن.

هذه أبرز الأضرار من وجود تمييز طائفي. عندنا في المملكة نعاني من وجود هذه المشكلة. قد يُختلف في تقدير حجمها، لكن لا أحد يستطيع إنكار وجودها.

فالأسباب واضحة وهي في الغالب تتكئ على سبب ديني، على اعتبار أن نظام الحكم له مذهب ومدرسة دينية رسمية، وهي المدرسية السلفية.

هذه المدرسة لديها موقفٌ حاد تجاه الرأي الآخر.. المذاهب الأخرى، ومن جملتها الشيعة وفئات أخرى.

لا أقول إن هذا المشكل يعاني منه الشيعة فقط، ولكن هم الأنموذج الأبرز للمعاناة على هذا الصعيد.

هذه المشكلة الموجودة، كيف ينبغي التصدي لها؟ كيفي ينبغي معالجتها؟ ووطننا الآن مقبلٌ على مرحلة أصبح الحديث فيها عن الإصلاح والتطوير والحوار الوطني حديثاً عامًّا؟

القيادات السياسية في الدولة تتحدث بهذه اللغة، الإعلام يتحدث بهذه اللغة، شرائح كثيرة من الشعب تتكلم بهذا الاتجاه.

كيف يمكننا أن نواجه هذه المشكلة مواجهة صحيحة ونتجاوزها؟

ليس من أجل المتضررين الأساسيين من وجودها ـ فقط ـ وإنما من أجل مصلحة الوطن كله.

يبدو لي أن المسؤولية يجب أن تكون مشتركة، وإن كان حجم المسؤولية على كل طرف قد يختلف، ولكنها مسألة مشتركة.

أولاً: المتضررون أنفسهم من التمييز الطائفي – وهم الشيعة – يتحملون قسطاً من المسؤولية.. عليهم أن يتحملوا مسؤوليتهم تجاه هذا المشكل.

ثانياً: العنصر السياسي: الدولة تتحمل جزءًا من هذه المشكلة.

ثالثاً: النخبة الواعية من المواطنين من غير المتضررين مباشرة من هذه المشكلة يتحملون جزءًا من هذه المسؤولية.

اسمحوا لي أن أتحدث عن تصوراتي من خلال زمن من الاهتمام بهذا الموضوع.

حيث تولدت لدي بعض الأفكار حول هذه المشكلة، وأرجو أن يتعاون الجميع، الدولة والشيعة أنفسهم، وأي جهة متضررة من التمييز المذهبي، وبقية المواطنين الواعين.. أن نتعاون معاً لتجاوز هذه المشكلة.

أبدأ بالجانب الشيعي ـ باعتباره نوعاً من النقد الذاتي ـ وقبل أن

نوزع المسؤوليات.. على الآخرين، علينا أن نتحمل مسؤوليتنا نحن.

قـد لا يروق مثـل هذه الحديث لكثير من النـاس من أبناء المجتمع الشيعي، لكنني أتحدث أمام نخبة واعيةً، وليس أمام جمهور عاطفي.

مسؤولية المواطنين الشيعة

فيما يرتبط بالشيعة هناك عدة عوامل:

الأول الطرح السليم

الطرح السليم لقضيتهم التي هي جزءٌ من قضايا الوطن، وقد أشرت إلى أن معالجة هذه المشكلة هو بالمعالجة الشاملة إذا كان هناك تقنين دستوري، وكان هناك مشاركة شعبية، وحقوق مواطنة، فمن الطبيعي سوف تُحل هذه المشكلة، وإذا كانت الثقافة السائدة منفتحة واعية في إطار حقوق الإنسان، واحترام حقوق المواطنة والحريات، ستُعالج هذه المشكلة مع بقية المشكلات.

إنني أُدرك بأن المعالجة بالإصلاح الشامل هو الذي سيحُل كل هذه المشكلات، ولكن في بعض الأحيان قد تُسلط الأضواء على مشكلة بعينها، مع الإدراك أنها جزء من كل، وأن المعالجة يجب أن تكون ضمن سياق شامل.

الشيعة يجب أن يتوخوا الطرح السليم لقضيتهم..

فالسكوت عن المشكل خطأ، ليس مطلوباً منهم أن يسكتوا على ما يشعرون به من غبن وإقصاء، ومن تهميش وتمييز. خطأٌ كبير أن يكون هناك حالة من السكوت.

وفي الثقافة الدينية الشيعية السائدة، هناك من يدعو الناس للسكوت، وانتظار الفرج، حتى يخرج صاحب العصر والزمان، وأن الشيعة مكتوبٌ عليهم أن يعيشوا طوال حياتهم مستضعفين، وأن الإنسان يجب أن يصبر على القضاء والقدر.

هناك نوعٌ من الثقافة السائدة تنشر حالة من اليأس والإحباط والشعور بالعجز.

تجعل قسماً كبيرًا من هؤلاء الناس لا يفكرون أو لا يجتهدون في طرح قضيتهم وهذا خطأ!

الطرح المتشنج والانفعالي هو الآخر خطأ. فما هو المطلوب إذن؟

من وجهة نظري.. يمكن أن يكون هناك اجتهادٌ وسعيٌ في طرح هذه القضية، ولكن ضمن اللغة الوطنية، والإسلامية الوحدوية، وبشكل موضوعي مناسب، أما إذا حصل طرحٌ متشنج فإنه يُسيء للقضيةً بدل أن يخدمها.

بالتأكيد لا تستطيع أن تضبط مشاعر الناس وعواطفهم، وهناك بعض الظروف قد تدفع إلى حالة من الحماس والانفعال، ولكننا نتحدث عن سياق عام، ونهج عام...

في النهج العام: ينبغي لهؤلاء المواطنين أن يطالبوا بحقوقهم، وأن لا يسكتوا عن معاناتهم، أن يطرحوا ما يرونه حقاً لهم، أن يتحدثوا عنه أمام المسؤولين، وأمام بقية الناس، وأمام وسائل الإعلام، بمختلف الطرق والسبل.

يجب أن يكون هناك جدٌ واجتهادٌ في المطالبة بالحقوق وكما في النصوص الدينية:

كقوله تعالى: ﴿إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾[1]، وروي عن الرسول ﷺ أنه قال: «الساكت عن الحق شيطانٌ أخرس[2]، وكما قيل: «ما ضاع حق وراءه مطالب»، حيث لا يصح أبداً السكوت عن الحق.

وأشير هنا إلى أن المطالبة بالحق ليست حالة طائفية.. بعض الأطراف تستنكر على من يطالب بحق.. أنت طائفي لأنك تطالب بحقك. وهذا خطأ!

الطائفي هو من يسلب هذا الحق وليس من يطالب بالحق.

فيجب أن لا يكون هناك سكوتٌ وأن لا يكون هناك شعورٌ بالإحباط واليأس، وإنما يجب أن يحملوا قضيتهم، وأن يتحدثوا عنها، وأن يطرحوها طرحاً سليماً معتدلاً، بما يخدم القضية ولا يُسيءُ إليها.

الثاني: الاهتمام بالشأن الوطني العام وتعزيز الدور الوطني

لا يصح لهؤلاء المواطنين الشيعة أن يحاصرهم همهم الخاص، فيصبح الهمُّ الخاص غالباً على الهمِّ الوطني العام.

---

(١) سورة الشورى: الآية ٣٩.

(٢) سابق: السيد/ فقه السنة ج٢ ص٦١١، الطبعة الثالثة- ١٩٧٧م- دار الكتاب العربي- بيروت.

قد يكون من مصلحة أطراف أخرى أن تدفع الشيعة بهذا الاتجاه، حتى يتقوقعوا وحتى ينحصروا، ضمن هذا العنوان الخاص والاهتمامات الخاصة، وقد يقول قائل: نحن ليس لنا شأنٌ بالوضع العام، نحن.. وضعنا، وقضيتنا، وأمرنا، ومنطقتنا، وهذا تفكيرٌ خاطئ!

ينبغي لهم أن يتساموا على هذه الحالة.. أن يحملوا قضيتهم ضمن إطارها الطبيعي، وأن لا يضعف في نفوسهم وتفكيرهم وعملهم الهمُّ الوطني.. خاصة وأن مشكلتهم جزءٌ من وضع عام موجود.. ولا يمكن حل هذه المشكلة بالكامل إلا إذا كان هناكً إصلاحٌ شاملٌ وتطوير شاملٌ.

كما أننا من سياق التاريخ، ومما نراه في الواقع المعيش.. نجد أن الإنسان كلما حمل قضية أكبر، أصبح في موقع متقدم.. وتكون قدرته على حمل قضيته الخاصة أكبر وأسمى.

ومن المؤسف أننا ـ عربًا ومسلمين ـ حصرنا أنفسنا في قضايانا الخاصة وتركنا الشأن الكوني والشأن الإنساني العام.. غيرنا يؤسِّس مؤسّسات للدفاع عن حقوق الإنسان في العالم.. ينشئ مؤسّسات أطباء بلاً حدود.. ينشئ إغاثة إنسانية، أما نحن إذا ارتقت شيمتنا ننشئ منظمة عربية للدفاع عن حقوق الإنسان العربي، أو منظمة إغاثة للمسلمين.. أعتقد أن هذا من نقاط ضعفنا..

كلما ارتقى الإنسان بطرحه.. بهمه.. أصبح في موقعية متقدمة.. واستطاع أن يخدم همه الخاص خدمة أفضل..

وكذلك تعزيز الدور على المستوى الوطني، بأن يعمل أبناء

هذه الشريحة على تعزيز دورهم ثقافياً وإعلاميًا واقتصاديًا وعلميًا واجتماعيًا.. أن تكون لهم المبادرة باتجاه مختلف القضايا، وعلى مختلف الصُّعُد.. ضمن إطار التنافس الإيجابي..

أن يأخذوا دورهم على المستوى الوطني.. سيكون هذا أفضل خدمة يقدمونها لأنفسهم ولقضيتهم، من خلال تبنِّي الدور الوطني العام...

الثالث: الانفتاح

نحن الشيعة.. من المؤسف جداً أننا استمرأنا حالة الانطواء والانغلاق .. قد يقول قائل: أننا دُفعنا إليها. صحيح. ولكننا استمتعنا بها في كثير من الأحيان. وأصبحت حركتنا على مستوى جهاتنا الدينية، ومستوى رجال أعمالنا، شخصياتنا، نتحرك مع بعضنا البعض، ولكنّ انفتاحنا على الآخرين في المحيط الوطني، على أبناء المناطق والمذاهب والتوجهات الأخرى انفتاح محدود..

كما أن شبابنا في الجامعة يصبح لهم تكتلهم الخاص.. أبناؤنا الذين يعملون في المناطق الأخرى غالباً ما ينطوون على أنفسهم، ضمن تجمعهم الخاص، بعضهم يتجاوز هذه الحالة ولكنهم محدودون.

أنا اعتقد أن حالة الانفتاح أولاً.. لمصلحتهم كمواطنين وكشريحة.. وثانياً.. العقل السليم يدفع بهذا الاتجاه والدين أيضاً.. الأئمة صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين كانوا يدفعون شيعتهم للانفتاح، مع أنهم كانوا يعيشون ظروفَ الاضطهاد.

لكن الأحاديث الواردة لشيعتهم: «عودوا مرضاهم، واشهدوا

جنائزهـم، واشـهدوا لهم وعليهـم، وصلوا معهم في مسـاجدهم»[١]، «رحـم الله عبداً حببنا إلى الناس»[٢] «كونوا لنـا زيناً، ولا تكونوا علينا شيناً، حببونا إلى الناس، ولا تبغضونا إليهم»[٣].

مـن الأحاديـث الجميلة التي قرأتهـا مؤخراً.. أن رجلاً كان يسـأل الإمام الصادق عليه السلام يقول له: «إني لأكره الصلاة في مساجدهم ـ يقصد أهـل السـنة ـ، فقـال: لا تكـره فما من مسـجد بني إلا على قبـر نبي أو وصـي نبي قتل فأصاب تلك البقعة رشـة من دمه فأحـب الله أن يذكر فيها، فأدَّ فيها الفريضة والنوافل، واقضِ فيها ما فاتك»[٤].

يريـد الإمـام من هـذا القول: أن المَسـجد قداسـته لكونه مسـجداً مرتبطاً بالله.. وبعيداً عن التصنيف المذهبي، إن هذا ما تدفع إليه ثقافة المذهب، وتعاليم الإسـلام تشـجع الإنسان المسـلم أن يكون منفتحاً على الآخرين لا أن يكون منغلقاً.

(١) الحر العاملي: محمد بن الحسن/ وسائل الشيعة، ج٨ ص٣٠١ ح١٠٧٢٤.، ط١، ١٩٩٣، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث- بيروت.

(٢) الكليني: محمد بن يعقوب/ الكافي ج٨ ص١٩٢ ح٢٩٣، دار الأضواء، ١٤٠٥هـ- بيروت.

(٣) وسائل الشيعة ج١٢ ص٨ ح١٥٥٠٢.

(٤) الكافي ج٣ ص٣٧٠ ح١٤.

مسؤولية الدولة

أولاً: تفعيل مبدأ المساواة بين المواطنين:

وهـذا ما تحـدث عنه النظام الأسـاس للحكـم في البلـد.. فالنظام الأساس تحدث عن المساواة بين المواطنين، والدولة ينبغي أن تعجل تفعيل هذه الحالة، بأن تكون هناك مساواة حقيقية بين المواطنين على مختلف الصُّعُد.

ثانياً: نشر ثقافة التسامح

الدولة بوسـائل إعلامها وبمناهج التدريس، عليها أن تسـعى لنشر ثقافة التسـامح وأعتقد أننا نحتاج إلى حالة طوارئ على هذا الصعيد.. لماذا؟

لأننـا عانينا كثيراً من ثقافة الإقصـاء والحضّ على الكراهية ووضع الحواجز بين المواطنين لاختلاف آرائهم.. مذاهبهم.. توجهاتهم.

الانتقال من هذه الحالة إلى أخرى يستلزم مضاعفة الجهود، وإطلاق برنامج ثقافي تنويري واسع، تربويًّا وإعلاميًّا، من أجل تدشين مرحلة جديدة ليتجاوز الوطن آثار تلك الثقافة الإقصائية.

ثالثاً: تجريم ثقافة الكراهية والتحريض عليها

ليس مقبولاً أبداً أن يكون هناك تحريض على الكراهية، والإساءة إلى شرائح من المواطنين في وسائل الإعلام، وفي فتاوى تُنشر، والدولة لا تحرك ساكناً.. والغريب أنه في الوقت الذي يكثر فيه الكلام وتصدر بيانات من هيئة كبار العلماء ضد التكفير وتخطئة المكفرين.. في الوقت نفسه يصدر من بعض العلماء ما مضمونه التكفير ضد شرائح من المواطنين. وكأن التكفير المحظور والممنوع هو تكفير الدولة فقط.. وجماعة الدولة.. أما إذا كفّرت الآخرين.. فخذ حريتك.. ليس ممنوعاً!

في جريدة رسمية وقبل أشهر قليلة.. أحد كبار العلماء يخاطب الدكتور عبدالعزيز التويجري المدير العام للايسيسكو، لأنه كتب مقالاً حول موضوع كشف وجه المرأة وقال فيه إن الشيعة إخواننا، يقول: (وأما قول الأستاذ التويجري ـ إن الجعفرية الإمامية إخواننا في الدين وأنهم مجتهدون قد يخطئون، فنقول له: أولاً: الأخوة في الدين إنما تكون مع الاتفاق في العقيدة والعبادة ـ وهم ليسوا على عقيدتنا وعبادتنا ـ أما أنهم مواطنون فنعم هم مواطنون ـ والمواطنة غير الأخوة في الدين ـ)[1]. وبالتالي يخرجهم عن الإسلام وتمرّ المسألة... لا أحد

(١) موقع شبكة الرد alradnet.com، ١٤/ ٧/ ٢٠٠٤م، عنوان المقال (حجاب المرأة دل عليه الكتاب والسنة).

يقول له هذا تكفيرٌ.. لا أحد يعترض على كلامه.. لا بُدَّ من تجريم ثقافة الكراهية من أيِّ طرف ســواءً من الشــيعة أو السنة.. من الإسلاميين أو الليبراليين.. أو من أيِّ طرفٍ من الأطراف.

مسؤولية النخبة الوطنية الواعية

النخبـة الوطنيـة ينبغـي أن تحمل هذا الهـمّ.. فهو هَـمٌّ لا ينبغي أن يقتصـر الاهتمام به والحديث حوله في حدود المتضررين به مباشـرة، بل سيكون موقفهم ليس بقوة الآخر.

نحـن نجـد أنموذجاً في أمريكا مثلاً تجـاه التمييز العنصري، كانت هنـاك جماعـات من البيض يتبنـون الدفاع عن حقوق السـود.. ونحن نجـد الآن حتـى في إسـرائيل جماعـات من اليهـود من الإسـرائيليين يتعاطفون مع الفلسطينيين.. طبعاً.. الأمثال تضرب ولا تقاس.

يحتـاج أن تعتبـر النخبـة الوطنيـة هذه القضيـة قضيتهـا، وتمارس دورهـا علـى هـذا الصعيد، للمسـاهمة في تبنـي المعالجة.. بالتبشـير بثقافة التسـامح، وقبول التعددية والرأي الآخر، وإدانة حالات التمييز عملياً، والمطالبة بتجريم هذه الحالة..

أكتفي بهذا القدر.. فهذه آراء ومقترحات توصلتُ إليها من خلال اهتمامي بهذا الشأن، وهو يهم الجميع فأرجو أن يفيدني الإخوة، وهم نخبة واعية مثقفة بآرائهم ومداخلاتهم.. وشكراً لكم..

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمدٍ وآله الطاهرين..

المداخلات

مدير الندوة الأستاذ حمد الباهلي:

شكراً لسماحة الشيخ حسن الصفار، وأجد الآن أنني لم أكن مخطئاً حينما قلت أنه لا بد أن يكون لديه إضافة على المشروع النبيل، مشروع خدمة هذا البلد وأهله.

وفي الواقع لي تعليقٌ بسيط قبل أن أتيح المجال للآخرين وهو:

ما يخص تشخصيه للحالة، لما يجب أن يقوم به الإخوة الشيعة كفئة يمارس عليها نوعٌ من الإقصاء، وفي مجال مقاربة الأفكار المطروحة في هذا الاتجاه.. أجد حقيقة من خلال الرصد، ومن خلال المعايشة لهؤلاء الناس المهتمين بالشأن العام، بأن سماحة الشيخ قد وضع إصبعه على الجرح الذي نعاني منه جميعاً، كفئة واعية على المستوى الوطني.

كل ما أشار إليه سماحة الشيخ موجودٌ، ولا بد أن يكون له أسبابه،

وأظن أنه بتسليط الضوء كما أشار إلى ذلك.. يمكننا أن نخطو خطوةً إلى الأمام، بمعرفة هذه الأسباب التي أشار إليها فضيلته.

أودّ أيضاً أن أشكر الجميع على هذا الإصغاء الجدي، وسأفتح باب المداخلات، وأرجو وأكرر بكل حبّ، أن تكون المداخلة في حدود دقيقتين أو ثلاث دقائق، إلا أن يكون لدى الشيخ رغبة أن يستمر المداخل.

أيضاً في مسألة الأسئلة أرجو أن لا تتعدى الأسئلة سؤالين.. يعني أن لا يكون هناك ثلاثة أو أربعة أسئلة، أو أن يطرح سؤال ثم يجري شرح هذا السؤال، بحيث يصبح وكأنه مداخلة.. شكراً..

المداخلة الأولى

الأستاذ رياض بو خمسين*: من خلال الطائفية.. ما مدى مفهومكم للموروث الشامل لدى جميع الأطياف الإسلامية وبالخصوص الشيعة، فالتصدي للموروث الأسطوري ـ إن صح التعبير ـ أو الخرافي في بعض الأحيان.. ما مدى قابلية المثقف لنشره.. هذا المفهوم لكي يجعل فاصلاً واقعياً وحقيقياً، بين ما هو أسطوري وبين ما هو ديني، وعدم اتهام المثقف بأنه ينتمي إلى تيارات شيوعية ليبرالية وما إلى ذلك؟

الشيخ الصفار: كل المذاهب والطوائف شيعة وسنة حصل في تراثهم تشويهات وإضافات، من النوع الذي تسميه أسطوريات وخرافيات.. وواجب العلماء الواعيين، وواجب المثقفين أيضاً أن

(*) رجل أعمال.

يدعوا للتصحيح، والإصلاح الفكري والثقافي.

لكنني أعتقد أنه في بعض الأحيان يكون المطلوب الحفاظ على حالة من الوحدة الاجتماعية والوطنية، خاصةً في بعض الظروف، فقد يكون الحديث عن فكرة معينة، أو قضية معينة، يسبب إشكال داخل المجتمع، خاصة أن هناكً من ينتظر مثل هذه الفرص لكي يُحدث انقساماً داخل المجتمع، حول هذه الفكرة أو تلك، ولذلك أنا مع الإصلاح الفكري والثقافي، ومع غربلة التراث مما لحق به.. ولكنني في الوقت نفسه أدعو إلى مراعاة هذا الجانب، بحيث لا نخلق صراعات جانبية في داخل المجتمع.

وهي قد تعطي دوراً أكبر للجهات المحافظة، لأن بعض المحافظين يبحث عن قضية يشتغل بها.. فإثارة مسألة معينة تعطيه فرصة بأن يطرح نفسه أنه يدافع عن ثوابت العقيدة.

فعلينا أن نوازن بين ضرورة الإصلاح الفكري الثقافي، وبين الحفاظ على الوحدة العامة في المجتمع، وأن يكون هناك توازن على هذا الصعيد.

المداخلة الثانية

الأستاذ عبدالله بوحليقة*: نشكر سماحة الشيخ حسن، شيخ حسن كيف يقرأ الحاكم المشكل الطائفي؟

مدير الندوة: إذا كان هناك سؤال مشابه أو قريب منه؟

(*) رجل أعمال.

المداخلة الثالثة

الأستاذ عبدالله عبدالباقي*: إضافة أو امتداد للسؤال السابق..

قضيـة الموازنة بين الطرح الصائب من قِبل الشـيعة تجاه المشـكل الطائفي هي قضية الدولة..

أعتقـد أنها قضية تجريبية، لا نسـتطيع مباشـرة أن نحكـم بأن هناك طريقة صائبة وحكيمة ودقيقة، في التعامل مع الدولة، بالنسبة للمشكلة الطائفية، لأن ذلك محكوم برؤية الحاكم التي نتحدث عنها، ثم من هو الحاكم، ومن هو المتحكم في الرؤية؟ وبالتالي هو في بعض الأحيان يسـتغل قدرتـه مـن أجـل الترويج لـه، وليس مـن أجل حل المشـكل الطائفي..

الشـيخ الصفار: لا أسـتطيع أن أتحدث نيابة عـن الحاكم فأقول هو كيـف يقـرأ؟ لكن مـا بدا لي من خـلال بعض المؤشـرات.. في بعض الأحيـان صُـور للحاكم أو لبعض أجهزة الحكم.. بـأن هذه الطائفة أو تلـك مصدر قلـق أمني، بسـبب تضخيم موضـوع الولاء لهـذه الجهة أو تلـك، أو أن تمذهبهـم بهـذا المذهب لا يجعلهـم مخلصين الولاء للنظـام، فلذلك بعض الجهات قد تنظر إلى الشـيعة باعتبارهم مصدر قلـق أمني.. للتشـكيك فـي ولائهم السياسـي.. هذه ناحيـة هناك أدلة ومؤشرات عليها..

الناحية الثانية: الحاكم باعتباره التزم المنظار الديني السـلفي.. فإنه فـي كثير مـن الأحيان ينظر إلى الشـيعة مـن خلال هـذا المنظار الذي

(*) ناشط حقوقي.

التزمه، لأن المدرسة التي ينتمي إليها تقول أن الشيعة كذا وأن الشيعة كذا... فتكون عنده نظرة معينة تجاه الشيعة من الناحية الدينية.

فهناك نوع من القلق الأمني بسبب التشكيك في درجة الولاء السياسي.. وهناك نوعٌ من التشكيك الديني بسبب التزام آراء المدرسة السلفية.

فيما يرتبط بالمداخلة الثالثة:

كل مجتمع فيه عقول وفيه أناسٌ يفكرون.. هؤلاء يجب أن يتشاوروا فيما بينهم.. يتداولون الرأي، وبالتالي يصلون إلى الطرح الذي يرونه أنسب لخدمة موضوعهم وقضيتهم، وقد يكون هناك اختلاف في الآراء في بعض المواقف والمسائل، لكن حتى هذا الاختلاف ما دام ضمن إطار خدمة القضية يجب أن يكون مقبولاً.

في تصوري من الأخطاء الشائعة في عالمنا العربي:

أن صاحب أيِّ رأي ديني يتهم الرأي الآخر بأنه خارج الإسلام، وصاحب أيِّ رأي سياسي يتهم الرأي الآخر بأنه خيانة.. علينا أن نخرج من هذه الحالة، فكما أن لك الحق في أن يكون لك اجتهاد بأن هذا مناسب أو غير مناسب، للآخر الحق في أن يقول أن هذا مناسب أو غير مناسب...

فليتشاور المهتمون فيما بينهم.. وإذا اختلفوا في أيِّ رأي ينبغي أن يعترفوا لبعضهم البعض بحق الاختلاف في الرأي.

وكل القضايا السياسية التي تطرح على مستوى العالم، قد لا يتوحد المهتمون في تلك القضية في كل آرائهم السياسية.

تجاه القضية الفلسطينية نجد أن الفصائل الفلسطينية آراؤها مختلفة. وكذلك في داخل أمريكا الحزب الديمقراطي والجمهوري يختلفون.

فليس مطلوباً منّا كمجتمع شيعي أن تتطابق آراؤنا في كل قضية وفي كل تفصيل كأيِّ مجتمع يمكن أن نختلف...

المداخلة الرابعة

الأستاذ باقر الشماسي*: نشكر سماحة الشيخ حسن الصفار على هذه المحاضرة القيمة.. فالقضية الطائفية هي الآن الهاجس الأكبر لدى المجتمع السعودي ككل، ولكن أعتقد أن هناك قصوراً وخللاً في نفس الطائفة الشيعية..

مثلاً: هناك تطرف في الفريق السني وتطرف في الفريق الشيعي..

في يوم من الأيام سمعت أحد المشايخ السلفيين في أمسيات رمضان، سأله أحد المتداخلين.. ما رأيك أن أزوج ابنتي من شيعي؟

فرد عليه قائلاً: لا. لا يجوز، يصح أن تزوجها يهودياً، نصرانياً ولكن لا يصح أن تزوجها شيعياً لأنهم يسبون الخلفاء.. هذا أنموذج من التطرف في الفريق الآخر.

نحن أيضاً لدينا تطرف.. وهذا الداء في قضيتنا وحقوقنا، فقد سبق أن اقترحت بأن يكون هناك مجلس شيعي يتناول هذا التطرف على المنبر الحسيني، لتوعية هؤلاء المتطرفين من مستمعين بسطاء، ومن أصحاب عمائم يصعدون المنبر يضخون ثقافة التطرف، وهذا لن

(*) كاتب.

يوصلنا إلى وئام بين كل الطوائف، والداء فينا، ويجب أن نعالج هذه القضية..

المداخلة الخامسة

الأستاذ عبدالمحسن الشبل*: شكراً فضيلة الشيخ وشكراً للقائمين على هذه الديوانية.. أنا في الواقع لدي ثلاث نقاط أحببت ذكرها..

النقطة الأولى: ذكر الشيخ في البداية مثالاً عن التمييز الطائفي، أعتقد أننا أحياناً.. نحُمّلها أكبر مما تحتمل، يعني قد يكون هذا اجتهاد الشخص المسؤول وإذا تجاوزت إلى غيره حلت الأمور..

والمثال الواضح: هذه كلية البنات الطبية حينما استبعدوا مجموعة من فتيات القطيف، وكان ذلك باجتهاد شخص معيَّن، فحينما تجاوزوا هذا الشخص إلى شخص أعلى منه.. حُلت المشكلة بكل سهولة وعادوا إلى الكلية..

فأعتقد أننا أحياناً نضع الأمور في غير مكانها..

النقطة الثانية: الشيخ تكلم عن تقنين وتجريم ثقافة الإقصاء، وكلام الشيخ صحيح، صحيح أنه الآن توجد الصحافة... لكن لا يزال التجريح في الإخوة الشيعة قائم، والإنترنت كذلك.. وفي الطرف الآخر الشيعة على المنابر الحسينية في القطيف والأحساء يسبون الصحابة.. ولا ندخل في تفاصيل دينية.. لكنها على الأقل عاطفيًّا مرفوضة لدى السنة، فهنا صحافة وهناك منابر، وكلاهما متصلان

(*)موظف في شركة أرامكو السعودية.

بالناس، والاثنان يثيرون القضية..

النقطة الثالثة: أعتقد متى ما فتح باب الطائفية لن يغلق أبداً.. فأرجو أن نرتقي على الطائفية ولا نجعل المغرضين وأعداء الوطن سواءً من الداخل ومن الخارج أن ينتهزوا هذه الفرصة، ويجعلوا من الطائفية كعَّلاق يعلقون عليه كل مشكلاتهم.

مدير الندوة: إذا سمحت لي، أنا استأذنت فضيلة الشيخ بالإجابة..

قبل قليل من خلال محاضرة الشيخ تحدث عن الإشكالات التي لدى الشيعة في مقاربتهم لواقعهم، وفي محاولة التصدي كمحاولة للمساهمة من خلال البعد الوطني، لرفع الضيم عنهم.

يمكن أن أكون قريباً من الثقافة السائدة في الرياض، وأنا لا أتحدث سياسيًّا.. بل كواقع.. وأظن أنه هناك شيئاً واقعاً وملموساً، يمكن محاولة إضفاء الجانب العاطفي من أجل الوصول إلى مساواة بين فئات بينها إشكالات على الأرض وفي الوجدان، توجد قيم وبالمقابل إشكال يقع على فئة الشيعة تحديداً.

وهناك اتجاه قد يكون ذا نية حسنة للقول بأن هذه كلها زوابع.. وأنه ليس ثمة تشريع أو تنظيمات تقول بوجود هذه الفروق، وأنه أيضاً نحن السنة، والشيعة أيضاً لديهم متطرفون وإلى آخره..

هذا يدخل حقيقة فيما يسمى إما بدفع الشيعة إلى استمراء هذا الوضع، أو بعدم النظر بواقعية إلى ما هو ملموس وموجود، هنالك متعالٍ ومتعالٍ عليه...

وهذا إذا كانت حتى التشريعات تحمل هذا، فكل إنسان ذو حس

سليم ليس شرطاً أن يكون شيعيًّا أو سنيًّا بأن يجد هذه الفروقات، وبالتالي الجهد في تقديري الشخصي ينصب من خلال البعد الوطني، وهذا لا ينتقصهم، ولا يبرزهم كأناس.. كقضية فئوية.. بقدر ما يشير إلى واقع سيء وواقع مرفوض، على المستوى الديني والأخلاقي والإنساني.. فلا أتصور أن ثمة مبررات.. هناك حقائق.. وكما أوردت شاهدتم في قناة mbc الشيخ (...) ثم أشار سماحة الشيخ إلى تصريحات مسؤولين في القضاء وفتاوى لم يجف حبرها بعد... فأظن أن هذا التعاطف النبيل بعدم الإثارة لا يجب أن يختلط بشيء قد يقود إلى المساواة المصطنعة، وإنكار أن ثمة ضيماً وغبناً يحدث... شكراً...

المداخلة السادسة

(لم يعرف نفسه): السلام عليكم..... أكثر المداخلات كانت تركز على أن المشكلة الطائفية هي مشكلة دينية بين السلفيين والشيعة، وأعتقد أن هذا الذي تفضلت بقوله يمتد إلى ١٤٠٠ سنة، وأرجو أن لا نجعل هذا المشكل حجر عثرة ونستغرق فيه بدل الإصلاح السياسي..

ثانياً: الليبراليون أو التيار الليبرالي أو المفترض الفئة التي يراهن عليها في الإصلاح هي الفئة المغيبة.... التيار الليبرالي يُطالب بالإصلاح ويركن في السجن.. والتيار الذي يفتي بالجهاد والقتل وبالإرهاب هو التيار الذي يسرح ويمرح، وأيضاً.. ننتظر أن يرضى علينا لكي نُطالب أو نمشي في مسيرة إصلاح...

قبل أيام... أعلن مجلس الوزراء الكويتي بعدم مشاركة أيٍّ من هؤلاء مشايخ الإرهاب... فلماذا لم نجد انفتاحاً أو حواراً بالذات من سماحة الشيخ مع التيار الليبرالي الذي طرح الإصلاح ويطلب التفاعل مع الإصلاح بدل من الانفتاح على هؤلاء الذين لا يطالبون بالإصلاح...؟

ثالثاً: الشيخ طرح بأنه توجد منظمات إنسانية تطالب بالحقوق الإنسانية، بينما نحن لو افترضنا أننا أردنا أن نلجأ إلى هذه المنظمات الإنسانية سنجد أننا سوف نرمى بالعمالة للخارج وغيره.. وهذه المنظمات والـ ﵁U وهيئة حقوق الإنسان ليست لها علاقة بأيٍّ جهة أجنبية أو دولة معينة، بل هي للإنسانية أجمع... وحتى سماحة الشيخ في عام ٩٣م وما قبله كان عمله منصباً على هذه الجهة، وما حصل عليه من معطيات في الـ٩٣ وما بعده نتيجة عمله وتواصله مع هذه الهيئات الخارجية التي الآن يُرمى من خلالها من يريد أن يعمل معها...

الشيخ الصفار: هنالك عدة نقاط تحدث الأخ عنها..

النقطة الأولى: أن الإصلاح السياسي هو الأصل وليس المراهنة على إصلاح الجهات الدينية.. أعتقد أنا أشرت له في حديثي أكثر من مرة وقلت إن هذا المشكل الطائفي هو عَرَض لمشكل كبير موجود.. وهو عدم التقنين الدستوري وعدم المشاركة الشعبية وإقرار الحريات وحقوق المواطنة.. وأتفق معك في هذه النقطة..

النقطة الثانية: اسمحوا لي قبل أن أقولها لتصحيح بعض المعلومات..

الأخ تحدث عن فتوى للشيخ (...) وأنه قال: يزوج ابنته من يهودي ونصرانــي.. هــذا خطأ في النقــل.. لأن كل المســلمين ليس من رأيهم أن المســلمة تُزوج من غير المســلم... وإنمــا بالعكس.. أن يتزوج من يهودية أو نصرانية..

فالسـؤال كان أن يتزوج شـيعية.. فكان الجواب لا.. أن يتزوج من يهوديـة أو نصرانيـة ولا يتـزوج من شـيعية.. فقط للتصحيـح.. وأيضاً في الحديث عن المشـايخ والبيان الذي أصدره سـتة وعشرون منهم.. أنـا أتحفظ عـن الحديث عنهم جميعـاً بصفة واحدة.. لأنـه وإن كانوا موقعيـن على بيان واحـد.. فللإنصاف ومن خـلال معرفتي وعلاقتي معهـم.. ليسـوا جميعاً ضمن رأي واحـد.. فلا يصـح أن نطلق عليهم جميعاً أنهم شـيوخ إرهـاب.. وإنهم كذا.. يعني أن نكـون أكثر إنصافاً في حديثنا عن الآخرين حتى الذين لا ينصفونا.. أن نكون منصفين في الحديث عنهم...

بالنسـبة للعلاقة مع الليبراليين وأن ننفتح معهم.. وأن هذا أنفع من العلاقة مع السـلفيين.. في الواقع ليس عندنا مشـكلة مع الليبراليين.. هنالـك انفتـاح وعلاقة طيبـة.. لكن الليبراليـن أيضاً يعرفـون والكل يعـرف أن الجهة الأقـوى والرقم الأصعـب.. إلى الآن فـي البلد، هم الجهـة الدينية السـلفية.. ولذلك أرى أنه ينبغـي أن يتعاون الجميع من أجـل تخفيف هـذه الحالة الحدية عنـد هذه الفئة.. أنا لسـتُ من دعاة الاسـتئصال ولسـت من دعاة حشـر هذه الفئة في زاويـة حرجة.. لأن ذلك ليس في صالح الوطن أمنيًّا وسياسـيًّا.. ونحن رأينا ما حصل في الجزائـر.. حتى هؤلاء ينبغي أن نسـعى لنزع الفتيل، ونسـعى لتخفيف

حالـة التشـنج.. والحدّية التي عندهـم.. هم جزءٌ مـن الوطن... وهم مساحة من هذا الوطن.. وقد يكونون حاليًّا جزءاً قويًّا ومساحة كبيرة.. وليـس في صالحنـا أن ندفع هؤلاء أكثر للعنف.. وللتشـنج.. علينا أن نعمل بمقدار ما نسـتطيع.. أما الشـيء الذي لا نسـتطيعه... هذا بحثٌ آخر..

لكـن بمقـدار مـا نسـتطيع أن ننـزع فتيل العنـف مـن كل الأطراف والفئات وإلا فالنتيجة ليست في صالح الجميع..

أما القضية الأخرى.. بالنسـبة للهيئـات الدولية..أنا تحدثت ضمن سياق.. أننا نحن كمسلمين وكعرب كان علينا أن نحمل الهمَّ الإنساني العـام، كمـا أن غيرنا أسَّـس مؤسسـات إنسـانية.. نحن.. يجـب.. أن نؤسـس مؤسسات تحمل الهمَّ الإنساني العام.. لكن مع الأسف نحن إذا ثـارت شـيمة الواحـد منا فإنـه يتكلم حـول الهمـوم الخاصة، ولم أكـن بصدد تقويم هذه المنظمات ولا هـذه الهيئات أو التعامل معها.. التعامل مع كل المؤسسات الدولية الإنسانية... ليس فيه غضاضة دينية ولا سياسية حينما يكون موضوعياً.

المداخلة السابعة

الأسـتاذ منصـور صالـح سـلاط*: أرحـب بجميـع الإخوة مـن أبناء بلـدي، وحرصـاً منـي على إيجـاد ثقافة تتجـاوز كل هذه السـجالات المتبادلة بين الشـيعة والسـنة، أتصور أنها سـتعيدنا إذا ما بقينا في هذه السجالات إلى المربع المتأخر.. في الحقيقة.. بداية البحث أتصور.. أنـه يجب أن ينصب طبيعة فهمنا في العلاقة المتبادلة بين الشـيعة كفئة

(*)مثقف.

معارضة، منذ أن بدأت في مجالها السياسـي، وممارسـاتها العقائدية، وبين السـلطة السياسية على مدى التأريخ العربي.. أي علينا أن نبحث في تلك النصوص المؤسسـة فـي إقصاء الآخر.. هـذا بدرجة أولى.. وأتصـور أن هـذه النصـوص كل على انفـراد فهمها.. وطفـق يمارس عمليـة الإقصـاء.. بمعنـى أن الشـيعة فهمت هذه النصـوص المقصية وتعاملت بها مع الحاكم السياسـي.. وكذلك الحاكم السياسـي حاول أن يسـتلَّ نصوصًـا معينة ليصف بهـا الفئة المعارضة سياسـياً بالكفر.. بالفسق.. بـ... بـ... الخ..

إذن.. حرصاً منا على وحدة الوطن، ومن أجل إيجاد ثقافة متميزة، تمتص سـلبيات النَّفس الطائفـي الكريه.. علينـا أن نبحث عن برنامج ينقذنا من هذه السجالات، وإلا سنبقى لعنة للتاريخ...

الشـيخ الصفار: أنا أحب أن أوضح أنني شـخصياً ضد السجالات المذهبية والطائفية، لكنني أفرق بين أمرين :

بيـن سـجال مذهبـي.. رأي هـذا المذهـب ورأي ذاك المذهـب.. وبين الدفاع عن حقوق أناس مواطنين.. أنا لا أتحدث عن المذهب.. أتحدث عن الناس.. أنا ضد السجالات المذهبية.. ولا أريد أن ندخل في السجالات المذهبية وتحدثت وكتبت حول هذا الموضوع...

لكـن المشـكلة أن هنـاك شـريحة مـن المواطنيـن يعانـون إقصـاءً وتمييزاً.. وهي ليست حالات فردية.. كما قد يشير لها البعض.

كثيراً ما نسـمع.. مـن بعض الجهـات كل قضية نتحـدث حولها.. يـأت الجواب منهم أنها حالـة فردية.. يا أخي.. إنهـا ظاهرة عامة، في التعليم نواجهها، فـي العمل نواجهها وفي الصحة نواجهها.. فالقضية

ليست حالات فردية.. نذكر بعض الحالات كنماذج.. ولكنها ظاهرة يواجهها الواحد منا في كل المجالات وعلى مختلف الصُّعد.. وهي ليست ممارسات فردية بمقدار ما هي حالة عامة موجودة في البلد.. وأنا ضد السجالات المذهبية.. لكن هل هذا يعني السكوت على حالة إقصاء وتمييز لشريحة من المواطنين.. لا.. أنا لا أريد أن أتناقش مع أحدٍ حول صحة المذهب الشيعي أو عدم صحته.. هذا سجال مذهبي.. حول رأي الشيعة في الإمامة ورأي السنة..

لكن حينما أقول يجب أن تكون هناك مساواة بين المواطنين.. هذا ليس سجالاً مذهبياً.. هذه قضية وطنية.. فأنا لست مع السجال المذهبي.. وأرفض الدخول فيه.. وأتحاشاه.. إلا بمقدار ما أضطر لتوضيح صورة الآخر... فقط.. ولكن أقول هؤلاء الناس مهما كانت عقائدهم.. مهما كانت آراؤهم ورأيكم في هذه العقائد والآراء.. هم بشر لهم حقوق الإنسان.. وهم مواطنون لهم حقوق المواطنة.. وإذا كان هناك انتقاص لحقوق المواطنة.. فيجب أن نكون جريئين في الحديث حول هذا الأمر.

هناك انتقاص وهناك تمييز.. وهناك انتهاك لهذه الحقوق.. ونحن ندافع عن هذا الأمر وليس للدخول في السجال المذهبي..

المداخلة الثامنة

الأستاذ ميرزا الخويلدي(*): أشكر القائمين وأشكر سماحة الشيخ على هذا الطرح الذي كنا في أمس الحاجة إليه.. وفي الحقيقة أود

(*) صحفي بجريدة الشرق الأوسط.

أن أقول المقطع أو الجملة الأخيرة التي تفضل بها الشيخ وهي : »أن علينا بالفعل أن نحرر.. حين نتحدث عن المشكل الطائفي أن نحرره من علاقته بالدين.. « تفضل فضيلته قبل قليل بأن أوضح هذه الفكرة، وأُشدد عليها بالفعل، بأننا في أمس الحاجة إلى ذلك... في مخالفتنا وفي حديثنا عن أيِّ أزمة ذات علاقة بالمشكل الطائفي.. سواءً ما يعانيه الشيعة أو غيرهم من مختلف المواطنين.. أن نحررها من عقدتها الدينية.. فليس صحيحاً أن يبقى الجدل بشأن حقوق المواطنين الشيعة محصوراً ومرهوناً بالخلافات المذهبية أو الخلافات الدينية ذات الاتكاء أو الاعتماد على النصوص المفسرة باجتهادات مختلفة.. لذلك علينا أن نتحدث عن مواطنين سعوديين يعيشون ضمن بوتقة وطنية، وضمن إطار وطني واحد.. ولهم حق، وعليهم واجبات، وبالتالي نحن إذاً نتحدث عن هذا النوع من المواضيع، وهذا الطرح الذي يظل يشكل أزمة، ويشكل فاصلاً من نقاط الخلاف.. داخل هذا الوطن..ويشكل دُملاً نازفاً، بحاجة إلى أن يعالج باعتباره هماً وطنياً أولاً، لا باعتباره خلافاً حول قضايا ذات بُعدٍ ديني، وإن كنت لا أغفل ضرورة أن يتم الحوار على هذا الصعيد..

لدي نقطة أخرى.. وهي أنني ألاحظ في الفترة الأخيرة أن هناك وعياً بضرورة هذا الجانب، وبضرورة أن تشخص هذه المشكلة، على أساس المعالجة والشراكة الوطنية... وبهذا الإطار أودّ أن أشير إلى أن ثمة تجربة وإن كانت متواضعة، شهدتها قبل يومين، وشهدها من الحاضرين في هذا المجلس.. عدد كبير.. حين كنا في الملتقى الانتخابي في إحدى مناطق القطيف.. لتواصل مختلف الفعاليات

الثقافية في هذه المنطقة، لخوض الانتخابات البلدية القادمة.. أن عدداً كبيراً من أبناء هذه البلاد اعترضوا، وطالبوا بأن يتمثل في هذا الملتقى إخوانهم السنة في دارين وفي عنك وفي حزم صفوى.. ووجدت أن هذا الشيء مبعث للفخر في الحقيقة.. لأن الحاضرين، وكانوا في حدود الخمسين شخصاً من مختلف التيارات الثقافية، والكوادر الوطنية، من منطقة القطيف.. كانوا يستشكلون وكانوا يثيرون نقطة أساس أفهمت بأن الحاضرين ينقصهم طيف آخر يميل إلى إخوانهم في الجوار.. وكانوا يقولونها بكل ودّ ومحبة.. هذا الشيء أودّ أن أشير إليه كنوعٍ من الاعتزاز والافتخار..

المداخلة التاسعة

الأستاذ حسين بزبوز*: أحببت تسليط الضوء على جانبين صغيرين من خلال.. التمييز الطائفي، ألا وهما:

تنمية سلطة الكفاءة إلى جانب تنمية سلطة المال.. لما لهما من دور بارز.. ويمثل سماحة الشيخ الكفاءة.. كفاءة وطنية.. كفاءة من أبناء منطقتنا.. أو كفاءة بشرية استطاعت بما تمتلك أن تخترق حاجز التمييز الطائفي..

كفاءة استطاعت أن تخترق بعض الحواجز التي تخلق في هذا الوطن العزيز.. أنا أريد تسليط الضوء على هذا الجانب.. لأننا عجزنا خلال فترة طويلة أن نُمأسس ربما هذه الحالات وندفعها دفعةً قويةً إلى الأمام..

(*) كاتب.

الشيخ الصفار: طبعاً الأخ مداخلته طيبة أوافقه عليها..

هنا سؤال تحريري: من خلال ممارستكم السياسية والإصلاحية هل تلمسون أن الحكومة تتعاطى مع الشأن الطائفي بشكلٍ إيجابي وعملي أم هو للاستهلاك العالمي والمحلي؟

الشيخ الصفار: طبعاً.. نحن كمسلمين يأمرنا ديننا بحسن الظن: يقول أمير المؤمنين عليه السلام: (ضع أمر أخيك على أحسنه حتى يأتيك ما يغلبك منه، ولا تظنن بكلمة خرجت من أخيك سوءا وأنت تجد لها في الخير محملا)[1].

استجابة لهذه التوجيهات الدينية.. يطيب لي أن أتحدث متفائلاً، وحتى القيادة لا تنكر أن الظروف الدولية والظروف السياسية الداخلية والخارجية هي من أسباب توجهها للإصلاح، بمعنى أن القيادة أيضاً لا تقول أن توجهها للإصلاح جاء بوحي سماوي، أو نتيجة طيف ورؤية في المنام.. لا... القيادة أيضاً تتحدَّث أن هناك ظروفًا دولية ومستجداتٍ إقليمية وأوضاعًا سياسية..

في افتتاح الحوار الوطني كلمة ولي العهد تشير إلى هذه الأمور.. في مختلف الأوقات المسؤولون يشيرون إلى هذه الأمور.. وليس عيباً.. بالعكس من الجيد أن السلطة.. تفهم الظروف الدولية وتستجيب للتحديات هذا هو المطلوب.. ليس عيباً أن تقول السلطة هناك تحديات.. ونحن نستجيب لهذه التحديات.. فأنا يبدو لي أن القيادة السياسية في المملكة تدرك أنه لا بد من تطوير الوضع السياسي.

(١) وسائل الشيعة ج٢ ص٣٠٢ ح١٦٣٦١.

وضمن هذا التطوير لا بد من معالجة هذه المشكلات الموجودة.. فشعورهم بالضغوط أكثر من شعورنا نحن.. ونظرتهم وإدراكهم للتحديات أكثر من إدراكنا نحن.. هم يرون التحديات.. يرون الأخطار الموجودة المحدقة بالوطن، وبالتالي أن يكونوا مستجيبين لهذه التحديات، ويتجهون للإصلاح السياسي هذا هو المهم..

فمن الناحية الفقهية العلماءُ يفرقون بين الواجب التعبدي والواجب التوصلي.. هناك بعض الأعمال يحتاج المرء فيها إلى نية.. تصلي تنوي قربةً لله تعالى.. وبعضها لا يحتاج إلى النية مثل أداء الدين فلا يشترط لصحة أداء الدين أن تكون هناك نية التقرب إلى الله، لأن هذا واجب هو مقصود بذاته...

إذاً الحاكم يهمنا أن يتجه للعدالة، ولكن ما هي نيته في الاتجاه للعدالة قربة لله تعالى أو استجابة للضغوط.. ليس لنا دخل في النيات.. ما يهمنا أن الحاكم بالفعل يتجه بهذا الاتجاه.. وهذا ما نرجو أن يتحقق...

أما ما هو الدافع الذي جعله يتجه؟ نعتبر هذا من الواجبات التوصلية وليس من الواجبات التعبدية كالصلاة التي تحتاج نية القربة..

مدير الندوة: هنالك ثلاث مداخلات أو أسئلة مكتوبة كلها تتحدث عن جوانب التمييز ضد الشيعة.. بشكل تفصيلي في الجامعات وفي التوظيف.. هذه قضايا لا أحد ينكر وجودها.. ويمكن من أسباب إقامة مثل هذه الأمسية أو هذه المحاضرة هو الحديث عنها..

لكن من الجيد أن يجري التفكير فيها.. وأظن أن سماحة الشيخ تحدث كثيراً عن الأشياء الأساس، أما كونه موجوداً فهو موجود.. ولسنا بصدد التعداد وإلا جلسنا شهراً هنا..

المداخلة العاشرة

الأستاذ باسم عيسى المسلم*: هذه المداخلة موجهة للأخ عبدالمحسن الشبل.. أودّ أن أقول كلمة، أنا منذ زمن طويل وأُسمى بحراني.. وأعتقد أن هناك قصوراً من الجانب السني في فهم معاناة الشيعة.. معاناة الشيعة حقيقةً..

في العمل يشار إلي بأنك أنت شيعي.. هذا حدك.. وأسمح لي أن أكون عاطفياً.. حينما يقول لك أنت كشيعي ولكي تثبت نفسك حتى تصل فقط يجب أن تعمل ٢٥٠ في المائة.. وعندما يوصل لك رسالة أن هذا هو حدك.. هذا ليس صحيحاً.. لا بد أن يكون هنالك فهم لمواقع المعاناة.. وإذا لم يكن ذلك..فهم يجنون على الوطن ككل.. والمعاناة هذه يومية.. ولا نزال نعيشها... الخ..

لكن هذا لا يوقفنا عن التواصل بالعكس يزيدنا حماساً لذلك، والاستنارة بآراء مثل فضيلة الشيخ ووجودكم هنا..

أعود وأقول.. إن الجو العام ضدنا.. ولكن يجب التواصل من الجهتين لأننا مسؤولين ككل..

يجب أن نناقش الآلية.. كيف نتخاطب؟

(*) مهندس.

المداخلة الحادية عشرة

الأستاذ علي آل سيف[*]: أشعر إذا أمكن أن تتفضل شيخنا بتوضيح لمفهومين متناقضين.. أحدهما الواجبات والآخر الحقوق.. قلتم شيخنا.. إن الطائفي هو من يسلب الناس حقهم فإذاً ينبغي أن نعرف الحق أولاً..

وفي الموضوع الثاني.. بالنسبة للمجتمع الشيعي هل المطلوب منا أن ننغلق حتى نتطور. أو نصبح مجتمعاً قوياً داخلياً أو ننفتح ونتنازل عن بعض ثوابتنا..؟

لأنه أنا لا أرى من الصحيح مثلاً.. أن يقول شخص ما:

أنا حتى أنفتح مع الآخرين لا يهمني الدفاع مثلاً عن الجانب العقائدي.. لأن هذا الأمر يضعف المجتمع بشكل عام.. لو تفضلتم بتوضيح التداخل بين الحقوق للناس والواجبات... ما هو المطلوب في الانفتاح، وما هو المطلوب في التمسك بالهوية الذاتية لأي مجتمعٍ صغير.. كالمجتمع الشيعي؟

الشيخ الصفار: الحقوق والواجبات على المستوى الوطني ينبغي أن تكون واحدة بين المواطنين، وليس هناك حقٌّ يطالب به الشيعة.. غير حق المساواة مع بقية المواطنين.. هذا ما أفهمه.. ليس هناك أيّ حق ثان.. هم واجباتهم كواجبات بقية المواطنين.. الولاء للوطن.. خدمة الوطن.. الدفاع عن الوطن.. وحقوقهم ينبغي أن تكون مثل بقية المواطنين.

(*) موظف مصرفي.

الناحية الثانية.. قضية الثوابت.. فأنا أعتقد أن هناك تضخيماً كثيراً في المسألة.. الآن وحينما يكون الحديث عن الإصلاح والتطوير دائماً يكون في المقابل الحديث عن الالتزام بالثوابت.. ما هي الثوابت؟ كل شخص يفسرها كما يشاء؟!

وحتى بعض الجزئيات تدخل ضمن الثوابت..الثوابت الأساس التي نعرفها واضحة.. أما بعض القضايا الجزئية والجانبية فهي لا تعدو أن تكون قضايا جانبية جزئية.. بين الانفتاح والتمسك بالثوابت.. أنا لا أرى أن هناك تناقضاً.. كل إنسان يتمسك بما هو مقتنع به.. ليس مطلوباً من الشيعي أن يتنازل عن شيءٍ من قناعاته.. أو من آرائه الفقهية والمذهبية.. كما ليس مطلوباً مثل ذلك من السني...

قبل ليلتين كنا في جدة في لقاء ضم عدداً من العلماء والمثقفين.. ودارت دفة الحديث... فقال أحد الحاضرين: أنتم تنزعجون إذا طرح السلفيون آراءهم العقائدية.. وتعتبرون طرحهم لآرائهم تجاوزاً عليكم؟

فأجبته: إن من حق أيِّ عالم سلفي وغير سلفي أن يطرح رأيه. نحن ننزعج من التعدي على حقوق الآخر...

أما هو، فيمارس حقه ويطرح رأيه.. يقول أنا أرى أن بناء القبور حرام.. حقه.. يطرح رأيه.. لكن حينما يقول.. من يبني القبور مشركٌ.. لا.. أصبح هذا تعدٍّ على الآخرين.. من يبني القبور عنده دليل.. عنده رأي.. وأنت عندك دليل وعندك رأي.. أنت اطرح رأيك وهو يطرح رأيه.. فحينما نقول الشيعة ينفتحون على الآخرين، لا يعني أن يتنازلوا عن ثوابتهم.. بل يتمسكون بثوابتهم بقناعاتهم بمعتقداتهم، وهذا لا

يمنع من الانفتاح على الآخرين..

في بعض الأحيان قضايا جانبية، أو قضايا فيها إساءة للطرف الآخر نعتبرها من الثوابت.. !!

أعتقد أن كل ما فيه إساءة للآخر لا يمكن أن يكون من الثوابت.. وإنما هو أُدخل إلى المذهب وأُدخل إلى الدين..

فالدين والمذهب لا يُربي أبناءه على الإساءة للآخرين، والاعتداء عليهم.. فإذا التزمنا عدم الإساءة للآخر.. نلتزم عقائدنا وأفكارنا.. وهم أيضاً يلتزمون عقائدهم وأفكارهم.. فأنا لا أجد أن هناك تناقضاً بين الأمرين، أما الدعوة لأن ينغلقوا حتى يصبحوا أقوى.. فهو غير صحيح، من ينغلق في هذا الزمن يضعف.. نحن في زمن الانفتاح والتواصل.. بمقدار ما تنفتح تتقوا، وليس العكس.. العاجز من يخاف الانفتاح.. الضعيف يخاف الانفتاح.. أما من عنده ثقة بنفسه.. لا يخاف من ذلك.. إن وجد عند الآخرين ما هو أفضل أخذه..

﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾[1].

وإن كان ما لديه أفضل أو هو مقتنع به.. يتمسك به.. نحن نجد أن أتباع الديانات الأخرى، والمذاهب الأخرى، ينفتحون على مختلف العالم مع كل قناعاتهم وعقائدهم..

المداخلة الثانية عشرة

الأستاذ أسعد النمر*: استنتجت من خلال اللقاء محورين..

---

(١) سورة الزمر: الآية ١٨.

(*) باحث في علم النفس.

الأول: أن المشكل المذهبي هو مشكل سياسي بالدرجة الأولى... الحقيقة أن المشكل الطائفي هو إفراز المشكل السياسي، وهناك إشكال طائفي قائم موضوعياً.. السؤال من المستفيد من هذا الوضع، من استمرار التمييز الطائفي..؟!

الشيخ الصفار: هذا سؤال تقريري وليس سؤالاً استفهاميًّا (استعلامياً) أنا اعتقد أن الأستاذ طرح السؤال كسؤال تقريري وليس استفهامي.. هو لا يريد جواباً.. يريد أن يقول أن الوطن يتضرر والمواطنون جميعاً يتضررون والحكومة تتضرر.. فلا بد أن يكون المستفيد هو غير الوطن.. وهو غير الحكومة.. فهو سؤالٌ تقريري وليس إخباريًّا.

كما هو وارد في القرآن: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الأَلْبَابِ﴾[١] لا يَحتاج إلى إجابة لأنه سؤال تقريري..

من الواضح أن هذه التفرقة لا يستفيد منها من يريد الخير والمصلحة للوطن.. تستفيد منها القوى السيئة المصلحية، التي تريد أن تخدم مصلحتها، ومع الأسف حتى مصلحتها لا تخدم من خلال هذا التمييز الطائفي..

أي فئة من الفئات سلفية كانت أو شيعية، إذا كانت تتصور أن في مصلحتها أن تضر فئات من المواطنين هذا خطأ.. ليس هناك عاقل يرى أن مصلحته أن يظلم الآخرين.. الظلم ضرر، وجدان الإنسان وعقل

---

(١) سورة الزمر: الآية ٩.

الإنسان يهديه إلى أن ظلم الآخرين ليس كسباً، وإنما هو جريمة، يدفع ثمنها الإنسان في الدنيا والآخرة.

المداخلة الثالثة عشرة

الأستاذ جعفر الشايب*: إكمالاً لسؤال الأستاذ أسعد.. فكرتي تتلخص في أنه في ظل هذا الوضع القائم الطائفي وعدم المعالجة السياسية الجادة لهذه المشكلة.. وكما تفضل سماحة الشيخ بعرض مجموعة الأطر والأفكار.. على مختلف المستويات لمعالجة هذه المشكلة.. ألا يمكن الخروج بمبادرات وطنية في هذا المجال، يساهم فيها المثقفون والنخب الواعية في المجتمع، في ظل هذا الظرف القائم؟

لأن الانتظار إلى معالجة سياسية في هذه المشكلة قد يطول وتظل تتفاقم هذه الأزمة.. هناك حاجة ماسة إلى مبادرات أهلية ووطنية يقوم بها المثقفون والنخب الواعية، لمعالجة هذه المشكلة.

مدير الندوة: فضيلة الشيخ لك كلمة أخيرة.

الشيخ الصفار: أشكر الإخوة الأعزاء في إدارة المنتدى على دعوتهم.. وإتاحتهم لي هذه الفرصة، وأشكر الأساتذة الكرام الذين حضروا وأجادوا الإصغاء.. وأفادوا بآرائهم ومقترحاتهم.. وما أحب أن أختم به حديثي التذكير بما بدأتُ به..

أننا لا ننظر إلى المشكل الطائفي ضمن الحالة المذهبية، والسجال

(*) ناشط حقوقي عضو المجلس البلدي.

المذهبي، وإنما باعتباره مشكلة وطنية، وأن معالجة هذا المشكل.. إنما تتم في ظل التوجه للإصلاح السياسي الشامل، ومسؤوليتنا جميعاً كمواطنين أن ندفع بهذا الاتجاه.. لكن الإصلاح الشامل أيضاً يحتاج إلى تراكم الجهود..

لأن الإصلاح والتقدم هو حالة تراكمية.. والشعب والمجتمع الأهلي ينبغي أن يكون له دورٌ كبير.

نحن لا نريد أن يتضخم عندنا المشكل الطائفي، والهمّ الطائفي الخاص، على حساب الهمّ الوطني العام.

شكراً لكم والسلام عليكم...

مدير الندوة: شكراً لفضيلة الشيخ حسن الصفار على ما أضافه في هذه الليلة.. جزاه الله خيراً..

المحتويات